الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاثنين 17 صفر 1426 هـ 28 مارس 2005 العدد 9617

في السعودية: لا تبكي الصحافة حريتها.. ولا تلغي الحرية مسؤوليتها

ثريا الشهري

مقالات سابقة للكاتب
إبحث في مقالات الكتاب

استنادا إلى وقوع مخالفة لنظام المطبوعات الصادر بالمرسوم الملكي في 30/11/2000، القاضي بحصر قضايا المنازعات الإعلامية بجهة الاختصاص، صدر أمر ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بتاريخ 21 من الشهر الجاري، بإلغاء الحكم الصادر عن المحكمة الجزئية في الرياض بحق أستاذ جامعي سعودي، تضمن منعه من ممارسة الكتابة وسجنه أربعة شهور مع مائتي جلدة، وهو قرار أعلى بت في أمر قضية رفعت ضد الأستاذ المعني من قبل زميل آخر له يعمل في نفس الجامعة، متهماً إياه بما هو شخصي، وما هو انتقاد لمقالاته المنشورة في الصحف المحلية، والتي رأي فيها المدعي، حسب تقييمه لها، تعدياً على بعض الرموز والمؤسسات الدينية في البلد، طبعاً المسألة ليست بهذه العمومية، ولكن الدخول في الفرعيات وذكر الأسماء، ليس موضوعنا ههنا، وإنما هي محاولة التبصّر فيما حصل.. فمن جهل وجوه التحليل، أعياه أخذ العبر.

مهما كانت نظرتنا المعاصرة لصحافتنا، ومهما أخذنا عليها من مآخذ، تبقى من أبرز الصور لمعرفة الفعل ورد الفعل، وتشكيل الرأي العام، فيكفي أن الجماهير حين تريد تأكيد صحة أخبارها، لا تتأخر، ولا تتحرج من ترديد جملتها المتوارثة «لقد نُشر في الصحف»، حتى أن عبارة «كلام جرائد»، التي تتداول على سبيل التندر وعدم تصديق المنشور، قد أصبح من التحفظ تجنب التوسع في إطلاقها، مما يرصد معه حركة ديمقراطية نسبية تتمتع بها اليوم صحفنا العربية مقارنة بالأيام التي أخضعت فيها لسيطرة حكومات دولها وتوجيهها المباشر، وهو أمر طبيعي لأن الصحافة باعتبارها ظاهرة اجتماعية حضارية، تواكب تطور المجتمعات ونموها، فمن أمات فكرا كفّن معه أمته، ومن أحياه، فإنما دل على مدارج رقيه.

إن حريات التعبير من أقدم ما شُغل بها العالم بفلاسفته ومفكريه، والتي اختصرتها الصحافة بقاعدة كبيرة تنادي بتمديد سقف حريتها كي تساعد الناس في بحثهم عن الحقيقة الغائبة، مؤطرة بقوانين وقواعد تضبط سريان وتدفق المعلومات ونشرها، حتى لا تترك العملية أرضاً مشاعاً للمصالح الذاتية والاحتكارات، ومع هذا، فوسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة، إنما يديرها بشر لهم أفكارهم، ومشاعرهم، وقيمهم، ولا شك أن أخلاقيات شرف المهنة تحتّم اتخاذ المواقف الشريفة، برغم الأسوار التي تعيق تبني هذا النوع السامي من المبادئ في جميع الأحوال، وعليه، فأينما زادت جرعة التجرد والمنطق ونزاهة الرأي، أصبحت الصحيفة أشبه ما تكون بالطفل المميز، الذي أنجبته الأسرة الإعلامية، وربته على النمو الذاتي، فكلما حرصت الصحيفة على تأمين وجبة متنوعة لقرائها، تضم الرأي والرأي المخالف له، وكلما تحرر عقل الإعلامي من سيطرة هاجس الشهرة، الذي قد يوقعه في مزالق التعرض للمناطق الدينية والسياسية ـ أكثر المواضيع حساسية في حياة الشعوب ـ بقصد الفرقعة والاستعراض، وكلما تمكن الكاتب من حججه وبراهينه ودافع عن قناعاته بشكل يبلورها ولا يعقدها، ارتفع مستوى المادة الإعلامية، وأروت الصحيفة ظمأ قرائها بمصداقية معقولة، لا يكافئها شيء قدر الزيادة في حجم مبيعاتها، أمّا التمادي في التجريح، والافتقار إلى الموازنة العلمية الموضوعية في الطرح، فإنه لا يخرج الكاتب عن نصه ويعرضه للمساءلة فحسب، بل ويفقد الصحيفة طابعها المهني الذكي، وقد يلصق بها تهمة المتاجرة بالوطن.

من منطلق عملي، فإنه بحرية الصحافة والنشر والتأليف يتمكن «ولي الأمر» أيضاً من الوقوف على مختلف الآراء، فمن الأفضل له التعرف على اتجاهات شعبه، وجعلها حاضرة في البال عند صياغة الخطط والسياسيات، على أن يفاجأ بما لم يكن في الحسبان بعد تأزم الأمور نتيجة تراكمها وقمع الإفصاح عنها، أمّا أن يعم الأمان الإعلامي، حتى إذا اطمأن الناس وصرّحوا بالمكنون والمسكوت عنه، أعقب ذلك تقييد الحريات، وابتداء القصاص من هذا وذاك، فهو عمل وكأنه يريد حرمان الناس من أعظم وسائل الإصلاح، فضلاً عمّا سيثيره في قلوبهم من سوء الظن بحكوماتهم.

ونحن إذ نتحدث عن الحريات، فمن المستحيل أن تكون مطلقة، لسبب بسيط، وهو أن الإنسان مهما ظن نفسه حراً فهو أسير الوسط الذي عاشه ويعيشه، فحريته في أحسن أحوالها تكون مختلطة بالانطباعات وتأثير البيئة وحدود اللغة والتاريخ، وما إلى ذلك من حدود الواجب ألاّ نزيدها قيوداً، فنطلب من صاحبها، وقد سلب جزء مهم من حريته من دون إذن منه، أن ينتظر مزيداً من الأغلال في يديه يوكل إلى المحاكم تثبيتها، وإلى إثارة عواطف الناس مع كل مخالفة رأي لا نرتضيها أقفالها.

ليس أخطر على الغرب من حرية صحافتنا وعقلانيتها، وزيادة وعي شعوبنا ونضجها، فإذا أراد أحد فريقينا احتكار الساحة، فهو غير أنه يضر بنفسه، فإنه يدمّر فرصة أمته في التصدي والمقاومة بشحذ السلاح الإعلامي، الذي استخدم في حربها، فليس من المصلحة اختفاء حافز المنافسة وإهمال انتقاد العقل العربي وواقعه، فإن كان المساس بالثوابت هو الغصة، فأي مسلم مؤمن يرضى بهذا؟!

ولكن من جانب آخر، التفسير المطاط للمقصود بالثوابت الذي يشل الأمة، لا يجوز أن يرضى به أحد، ثم، وإذا كان حسم الموقف هذه المرة قد جاء بقرار من ولي العهد السعودي، فهل نستمر في الإرباك وتداخل الصلاحيات؟ أم أن قضايا النشر والفكر، تنظر في أمرها جهة الاختصاص الممثلة في وزارة الثقافة والإعلام، كما نص عليه منطوق نظام المطبوعات؟

مشاركة >> <
Tweet

التعليـقـــات

احمد محمد الحربي، «الرياض»، 28/03/2005

يكفي ان تعلمي انت (ويعلم من يحاول القفز على الحواجز) ان القضيه برمتها قضيه شخصيه (قضية قذف علني) وليست قضيه نشر كما شاع وتحاول صحافة (السح الدح انبو) ان تشيعه !!؟؟.. ببساطه .. شخص قذف شخصا آخر، وهذا الأخر (مهما كان توجهه !.. حتى لا تتعلقين بهذه القشه) يبحث عن حقه ؟ يا ترى ..اين يبحث عنه منطقياً ؟؟ في اروقة وزارة البيئه والعنايه بالكآنات الصحروايه ..مثلاً !! ام في قاعات في المحاكم في جميع بلاد الدنيا؟؟ وما هي علاقة وزراة الثقافه والأعلام بقضيه من هذا النوع .. حتى تحال القضيه اليها ؟؟ سؤال ضخم .. والأجابه عليه تهدم المقال من اساسه.

سالم، «السعودية»، 28/03/2005

مقالات الأخت ثريا في معظمها جيدة وتستحق القراءة.لكننا نراها أحيانا تكتب لأجل تعبئة ما أصبح يشبه العمود الأسبوعي...مرة أخرى الكم وليس الكيف هو ما يفضح الكاتب

بريـد طبـاعة